

**Exequatur d'une sentence arbitrale : L'inobservation du délai de dépôt est sans incidence sur la validité de la sentence et ne peut justifier un refus d'exequatur (CA. com. Casablanca 2022)**

<b>Identification</b>			
<b>Ref</b> 36923	<b>Juridiction</b> Cour d'appel de commerce	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Casablanca	<b>N° de décision</b> 2009
<b>Date de décision</b> 21/04/2022	<b>N° de dossier</b> 2021/8225/5835	<b>Type de décision</b> Arrêt	<b>Chambre</b>
<b>Abstract</b>			
<b>Thème</b> Exequatur, Arbitrage	<b>Mots clés</b> غياب جزاء قانوني, طعن بالبطلان, رقابة محكمة الاستئناف على أمر الرفض, حالة الطوارئ الصحية, تأجيل حكم تحكيمي بالصيغة التنفيذية, إيداع أصل الحكم التحكيمي, أسباب بطلان حكم تحكيمي, Inobservation du délai de dépôt, Infirmer la décision de refus, Formalité non prescrite à peine de nullité, Exequatur de la sentence arbitrale, Dépôt de la sentence arbitrale au greffe, Contrôle du juge du refus d'exequatur, Causes limitatives de nullité de la sentence, Absence de sanction légale		
<b>Base légale</b> Article(s) : - Loi n° 08-05 du 30 novembre 2007 modifiant et complétant le CPC en matière d'arbitrage et de médiation conventionnelle (Abrogé et remplacé par la loi n° 95-17) Article(s) : 327-24 - 327-31 - 327-33 - 327-36 - Dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile (CPC)	<b>Source</b> Non publiée		

## Résumé en français

En infirmant une ordonnance ayant refusé l'exequatur d'une sentence arbitrale, la Cour d'appel de commerce de Casablanca retient que le non-respect du délai de sept jours fixé par l'article 327-31 du Code de procédure civile pour le dépôt de la sentence arbitrale n'est pas une cause de rejet de la demande d'exequatur. La Cour précise en effet que cette formalité, destinée exclusivement à accélérer la procédure, n'est assortie d'aucune sanction légale et son inobservation ne saurait constituer un vice de nature à affecter la validité de la sentence arbitrale.

La juridiction d'appel rappelle que son contrôle, saisi sur recours contre un refus d'exequatur, est strictement limité à la vérification des motifs d'annulation explicitement et limitativement prévus par l'article 327-36 du même Code.

Constatant qu'aucun des griefs invoqués, qu'il s'agisse du dépôt tardif ou du défaut de notification préalable de la sentence à l'intimée, ne figure dans cette liste limitative, la Cour d'appel conclut que le refus opposé est dépourvu de fondement juridique. Elle infirme en conséquence l'ordonnance critiquée et ordonne l'apposition de la formule exécutoire sur la sentence arbitrale.

## Texte intégral

### محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء

قرار رقم 2009/8225 بتاريخ 21/04/2022، ملف رقم 5835/2021

بناء على مقال الاستئناف والامر المستأنف ومستتجات الطرفين ومجموع الوثائق المدرجة بالملف.

واستدعاء الطرفين لجلسة 31/03/2022

وتطبيقاً لمقتضيات المادة 19 من قانون المحاكم التجارية والالفصل 328 وما يليه و 429 من قانون المسطورة المدنية.

وبعد المداولة طبقاً للقانون.

حيث تقدم معاذ (ل.) بواسطة دفاعه بمقال استئنافي مؤدى عنه بتاريخ 23/11/2021 يستأنف بموجبه الامر عدد 4539 الصادر عن المحكمة التجارية بالدار البيضاء بتاريخ 18/08/2021 في الملف عدد 3734/8101 والقاضي برفض الطلب وترك الصائر على رافعه.

في الشكل:

حيث لا يوجد بالملف ما يفيد تبليغ الحكم للطاعن، واعتباراً لكون الاستئناف جاء مستوفياً لكافة الشروط الشكلية المطلبة قانوناً أعلاه وصفة واداء، فهو مقبول.

في الموضوع:

حيث يستفاد من مستندات الملف والحكم المطعون فيه أن المستأنف معاذ (ل.) تقدم بواسطة نائبه بتاريخ 28/06/2021 بمقال للمحكمة التجارية بالدار البيضاء عرض فيه أنه سبق له أن استصدر عن مركز الوساطة والتحكيم بالدار البيضاء في شخص المحكم المنفرد الأستاذ نور الدين (ع.) من طرف المركز والمتفق على استناد مهمة التحكيم إليه من الطرفين، حكماً تحكيمياً بتاريخ 14 مارس 2020 في ملف التحكيم عدد CMAC/AG/103/2019 في مواجهة المدعي عليها كمطلوبية في التحكيم والذي قضى بما يلي: من حيث الاختصاص وصحة شرط التحكيم التصريح بصحبة الشرط التحكيمي الوارد في الفصل 10 من اتفاقية الاستشارة الموقعة بتاريخ 23 نوفمبر 2016 وباختصاص الهيئة التحكيمية للبت في النزاع و من حيث الشكل بخصوص الطلب الأصلي المقدم من طرف طالبة التحكيم عدم قبول التعرض المتعلق بالضرر و قبول الطلب الأصلي الآخر المقدم من طرف طالبة التحكيم و بخصوص الطلب المضاد

المقدم من طرف المطلوبة في التحكيم من حيث الشكل عدم قبول طلب التعويض المتعلق بالتعويض عن الضرر المعنوي والمادي و من حيث الموضوع الحكم على المدعي عليها بأداء مبلغ 253.000,00 درهم لفائدة مقاولة أداء خدمات و رفض باقي الطلبات وترك صائر المسطرة الحالية الذي اداه كل طرف على عاته بما فيه اعتاب المحكم المنفرد و مصاريف التحكيم و نفقاته ، ملتمسا الحكم بتذليل الحكم التحكيمي الصادر عن مركز الوساطة والتحكيم بالدار البيضاء في شخص المحكم المنفرد الأستاذ نور الدين (ع.) مع النفاد المعجل و الصائر.

و عزز المقال بالوثائق التالية : اتفاق الطرفين - طلب إيداع.

و بناء على أدلة نائب المدعي عليها بذكرة جوابية بجلسة 11/08/2021 جاء فيها أن إيداع أصل الحكم التحكيمي لم يتم بكتابه ضبط المحكمة التجارية الا بتاريخ 11/06/2020 كما هو الثابت من خاتم هذه المحكمة بوثيقة طلب إيداع أصل الحكم ، مما يكون معه قد جاء خرقاً لمقتضيات المادة 31-327 من ق.م ، و ان الثابت من مستندات الدعوى المعززة للطلب عدم أدلة المدعي بما يثبت تبليغ الحكم التحكيمي لها تبليغاً صحيحاً للحفاظ على حقوقها في ممارسة الطعون القانونية الممكنة في الحالات التي حددها القانون، ملتمسة في الشكل اعذار الطالب بتصحيح المسطرة تحت طائلة الحكم بعدم تذليل الحكم التحكيمي موضوع الطلب لعدم تبليغه و في الموضوع حفظ حقها في تقديم مستنتاجاتها في الموضوع بعد اصلاح المسطرة تحت طائلة الحكم برفض الدعوى على حالتها.

و بتاريخ 18/08/2021 صدر الأمر موضوع الطعن بالاستئناف.

## أسباب الاستئناف

حيث يتمسك الطاعن بإن المحكمة التجارية بنت أمرها القاضي برفض الطلب على أساس أنه ظهر لها من الوثائق المدلية بها أن إيداع أصل الحكم التحكيمي لم يتم بكتابه الضبط المحكمة التجارية الا بتاريخ 11-06-2020، دون الأخذ بعين الاعتبار أن العالم بأسره عرف اضطراباً وتوقفاً في السير العادي بجميع قطاعاته المهنية والوظيفية ومن ضمنها العمل بمحاكم المملكة المغربية، سيما وأنه بالرجوع بتاريخ صدور الحكم التحكيمي الصادر عن مركز الوساطة والتحكيم بالدار البيضاء فإنه كان بتاريخ 14 مارس 2020 أي قبل يومين من تاريخ تعليق العمل بمحاكم المملكة بناءاً على مرسوم القانون 2.20.292 الصادر بتاريخ 28 رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها و مع ذلك فإن الطاعن بواسطة دفاعه انتقل إلى المحكمة التجارية بتاريخ 16 مارس 2021 من أجل إيداع الحكم التحكيمي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 31-327 من ق.م، إلا أنه تعذر عليه القيام بذلك بعلة أن المحكمة تم تعليق عملها من تاريخ 16 مارس 2020 بسبب الحالة الوبائية كوفيد 19 الذي يعرفه العالم الأمر الذي صادف بعده إعلان حالة طوارئ بموجب قانون حالة الطوارئ 2.20.292 المتعلق بسن أحكام حالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، والذي بموجبه تم إيقاف جميع الأجلات بإستثناء أجل الطعن بالاستئناف منذ تاريخ 16 مارس 2020 إلى تاريخ الرجوع للعمل بشكل تدريجي خلال الفترة الأولى من 11 يونيو 2020 إلى تاريخ 30 يونيو 2020 بموجب اجتماع اللجنة الثلاثية بالمحكمة التجارية بالدار البيضاء في شخص رئيس المحكمة التجارية و السيد وكيل الملك و السيد النقيب ، وبه يكون إيداع الحكم تحكيمي قانونياً بناءاً على خاتم المحكمة الذي صادف يوم 11 يونيو 2020 تاريخ رجوع العمل بالمحكمة التجارية بالدار البيضاء، ملتمساً الغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به، وبعد التصدي الحكم من جديد بتذليل الحكم التحكيمي الصادر عن مركز الوساطة والتحكيم بالدار البيضاء وتحميل المستئنف عليها الصائر

وارفق المقال بنسخة من قانون حالة الطوارئ ومحضر اللجنة الثلاثية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء ونسخة الأمر الابتدائي ومحضر اللجنة الثلاثية بمحكمة التجارية ونسخة من أخبار عاجل صادر عن هيئة المحامين بالدار البيضاء .

وبجلسة 10/03/2022 ادلت المستئنف عليها بواسطة دفاعها بذكرة جوابية تعرض فيها أن الأمر الصادر برفض طلب الطاعن مبني على أساس قانوني صحيح لأن إيداع الطاعن لأصل الحكم التحكيمي تم بتاريخ 11/06/2020 وأن المادة 31-327 تنص على وجوب إيداعه داخل أجل 7 أيام كاملة لتاريخ صدوره، وأن مخالفة الطاعن لهذا المقتضى القانوني الأمر الوارد بصيغة وجوب ينفي عن الطعن

في الأمر أي إخلال بالقانون باعتبار أن الأمر صدر بتاريخ 18/08/2021

ومن جهة أخرى، فإن مطالبة الطاعن بتنزيل الحكم التحكيمي موضوع الطعن قبل تبليغه للعارض طبقاً للقانون ليتسنى لها الطعن فيه، يعتبر خرقاً لمقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 327-24

وحيث يتعين ترتيباً على ما ذكر، يبقى الطعن المقدم ضد الأمر المطعون فيه لا يستند على أساس قانوني صحيح ومن جهة أخرى، فإن استناد الطاعن على جائحة كوفيد 19 كفوة قاهرة حالت دون تطبيقه للقانون وإلداعه لمقرر التحكيم طبقاً للقانون لا يرتكز على أساس قانوني صحيح وغير مثبت بحجة تثبت إغلاق باب كتابة الضبط في وجه المتخاصمين، لأن القضاء اعتبر فقط أن عدم الحضور بالجلسة في ظل الظروف الاستثنائية المتمثلة في جائحة كوفيد 19، يمثل قوة قاهرة وأن نفس الأمر ينطبق على عدم توجيه الاستدعاء للحضور للجلسة وأن هذه الظروف ليست مبرراً لخرق القانون أو المساس بالمبادئ الأساسية للتقاضي، ملتمسة الحكم برفض الطلب وتأييد الأمر الابتدائي مع تحمله الصائر.

وحيث أدرج الملف بجلسة 31/03/2022 الفي خلالها بمذكرة تاكيدية لدفاع الطالب، تسلم نسخة منها دفاع المطلوبة، وقررت المحكمة اعتبار القضية جاهزة وججزها للمدالة لجلسة 14/04/2022 مددت لجلسة 21/04/2022

## محكمة الاستئناف

حيث ينوي الطاعن على الأمر عدم الارتكاز على أساس يدعى ان المحكمة مصدرته قضت برفض طلب تنزيل الحكم التحكيمي بالصيغة التنفيذية بعلة ان ايداع اصل الحكم التحكيمي تم خارج الاجل القانوني المنصوص عليه في الفصل 31-327 من ق م، دون ان تأخذ بعين الاعتبار حالة الطوارئ الصحية التي ادت الى تعليق عمل المحكمة وصدور القانون 202-2020 المتعلق بسن احكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية واجراءات الاعلان عنها.

وحيث انه فضلاً عن ان المشرع لم يرتب اي اثر على عدم ايداع الحكم التحكيمي داخل اجل سبعة ايام المنصوص عليه في الفصل 31-327 من ق م، لأن الغاية منها هي التعجيل بوضع الحكم تحت تصرف الخصوم وتمكين المحكوم له على امر التنفيذ ، سيماء وان الصيغة التنفيذية لا توضع الا على اصل الحكم التحكيمي فإنه وبمقتضى الفصل 333-327 من ذات القانون يطعن بالامر القاضي برفض الصيغة التنفيذية داخل اجل 15 يوماً من تبليغه » وتنظر محكمة الاستئناف في هذه الحالة بناء على طلب الاطراف في الاسباب التي كان يامكانهم التمسك بها ضد الحكم التحكيمي عن طريق الطعن بالبطلان وهي الواردة على سبيل الحصر في الفصل 36-327 من القانون المذكور .

وحيث ومادام الحكم التحكيمي غير مشوب بعيوب البطلان السالفة الذكر، والتي لا يدخل ضمنها عدم ايداعه داخل اجل 7 ايام وكذا دفع المطلوبة بخرق مقتضيات الفصل 24-327 من ق م بدعوى ان الطالب تقدم بالطعن قبل تبليغه لها، فإن الأمر الاستعجالي قد جانب الصواب فيما قضى به ويتعين الغاءه ، والحكم من جديد بتنزيل الحكم التحكيمي الصادر عن مركز الوساطة والتحكيم بالدار البيضاء في شخص المحكم نور الدين (ع.) بتاريخ 14/03/2020 بالصيغة التنفيذية وتحميل المطلوبة الصائر.

لهذه الاسباب

تصرح محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء وهي تبت انتهائياً علينا وحضورياً

في الشكل: قبول الاستئناف

في الموضوع باعتباره والغاء الامر المستأنف والحكم من جديد بتنزيل الحكم التحكيمي الصادر عن مركز الوساطة والتحكيم بالدار البيضاء في شخص المحكم نور الدين (ع.) بتاريخ 14/03/2020 بالصيغة التنفيذية وتحميل المطلوبة الصائر.

وبهذا صدر القرار في اليوم والشهر والسنة أعلاه بنفس الهيئة التي شاركت في المناقشة.

## Version française de la décision

---

### Cour d'appel

Attendu que l'appelant fait grief à l'ordonnance de manquer de base légale, au motif que la juridiction qui l'a rendue a rejeté la demande d'apposition de la formule exécutoire sur la sentence arbitrale au prétexte que le dépôt de l'original de ladite sentence a été effectué hors du délai légal prévu à l'article 327-31 du Code de procédure civile, sans prendre en considération l'état d'urgence sanitaire qui a conduit à la suspension de l'activité de la juridiction et à la promulgation du décret-loi n° 2.20.292 édictant des dispositions spécifiques à l'état d'urgence sanitaire et aux procédures de sa déclaration.

Attendu qu'outre le fait que le législateur n'a assorti d'aucune conséquence le défaut de dépôt de la sentence arbitrale dans le délai de sept jours prévu à l'article 327-31 du Code de procédure civile, la finalité de ce délai étant d'accélérer la mise de la sentence à la disposition des parties et de permettre à la partie qui a obtenu gain de cause d'obtenir une ordonnance d'exécution, et d'autant plus que la formule exécutoire ne peut être apposée que sur l'original de la sentence arbitrale ; qu'en vertu de l'article 327-33 du même code, l'ordonnance qui refuse d'apposer la formule exécutoire est susceptible d'appel dans un délai de 15 jours à compter de sa notification, et que la cour d'appel examine en ce cas, sur demande des parties, les moyens que celles-ci auraient pu faire valoir contre la sentence arbitrale par la voie du recours en annulation, lesquels sont limitativement énumérés à l'article 327-36 dudit code.

Attendu que, dès lors que la sentence arbitrale n'est entachée d'aucun des vices de nullité susmentionnés, au nombre desquels ne figurent ni son défaut de dépôt dans le délai de 7 jours, ni l'exception soulevée par l'intimée tirée de la violation des dispositions de l'article 327-24 du Code de procédure civile au motif que le demandeur aurait agi avant de lui avoir notifié la sentence, l'ordonnance entreprise a fait une mauvaise application du droit et il y a lieu de l'infirmer ; et, statuant à nouveau, d'ordonner l'apposition de la formule exécutoire sur la sentence arbitrale rendue par le Centre de Médiation et d'Arbitrage de Casablanca en la personne de l'arbitre Noureddine (A.) le 14/03/2020, et de condamner l'intimée aux dépens.

### Par ces motifs

La Cour d'appel de commerce de Casablanca, statuant en dernier ressort, publiquement et par arrêt réputé contradictoire,

En la forme : Reçoit l'appel.

Au fond : Y faisant droit, infirme l'ordonnance entreprise et, statuant à nouveau, ordonne l'apposition de la formule exécutoire sur la sentence arbitrale rendue par le Centre de Médiation et d'Arbitrage de Casablanca en la personne de l'arbitre Noureddine (A.) le 14/03/2020, et condamne l'intimée aux dépens.

Le présent arrêt a été rendu à la date susmentionnée par la même formation qui a participé au délibéré.